

## أنطوان شلحت \*

### نتنياهو والحريديم واليمين المتطرف:

### زواج كاثوليكي!

#### حكومة وحدة سريعة

عادت الأحزاب في إسرائيل، منذ انفراط عقد حكومة الوحدة الوطنية جزاء انسحاب حزب كديما برئاسة شاؤول موفاز من ائتلاف بنيامين نتنياهو في ١٧ تموز / يوليو ٢٠١٢، إلى "حديث الانتخابات المبكرة"، وأساساً على خلفية الفشل في تعديل "قانون طال" (الذي يعفي الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية)، والذي ألغته المحكمة العليا، والحاجة إلى تمرير مشروع ميزانية الدولة العامة للسنة المقبلة. وعلى ما يبدو، فإن هذا الأمر سيكون مدرجاً في أساس جدول أعمال الدورة الشتوية للكنيست التي ستبدأ في أواسط تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢ بعد انتهاء عطلة الصيفية المستمرة منذ ٢٦ تموز / يوليو ٢٠١٢. في موازاة ذلك يشدد معظم المحللين في إسرائيل على أن انسحاب كديما من حكومة نتنياهو بعد سبعين يوماً من انضمامه إليها وتأليف حكومة وحدة وطنية (في ٨ أيار / مايو ٢٠١٢)، يشكل في العمق دليلاً على الإخفاق التام في إبعاد نتنياهو عن شركائه الطبيعيين، وهم الحريديم (اليهود المتشددون دينياً) واليمين المتطرف، وفي إبعاده عن أيديولوجيته اليمينية.

كما يتفق هؤلاء المحللون على أنه حتى مع وجود كديما في الائتلاف، فإن الحكومة استمرت في مساعيها الرامية إلى شرعنة "البور الاستيطانية غير القانونية" في الضفة الغربية، وإلى تعزيز مكانة مدينة القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل، وإلى تحويل "المركز الجامعي" في مستعمرة أريئيل إلى جامعة إسرائيلية ثامنة.

وعلى حد قول المحلل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت" شمعون شيفر (٢٠١٢/٦/٧)، فإن سياسة حكومة نتنياهو إزاء المستوطنين تُعتبر جيدة للغاية، فمنذ أن انتهت "عملية تجميد أعمال البناء في المستوطنات لفترة عشرة أشهر" (في أيلول / سبتمبر ٢٠١١)، بادرت هذه الحكومة إلى بناء ألوف الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات، ولم يقدم رئيس الحكومة أي تنازل سياسي إلى الفلسطينيين. وبرأي شيفر، يمكن القول إنه في ظل هذه الحكومة لفظ "حل الدولتين" أنفاسه الأخيرة من الناحية العملية، ولم يعد في الإمكان تقسيم الضفة الغربية بحيث يبقى للفلسطينيين أراضٍ تتيح لهم إقامه دولة ذات تواصل جغرافي عليها.

وغداة انسحاب كديما قال رئيس هذا الحزب شاؤول موفاز، في سياق مقابلة مطولة أدلى بها إلى صحيفة

\* كاتب وباحث فلسطيني.

”معاريف“ (٢٠١٢/٧/٢٠)، إن هذا القرار اتُخذ بعد أن تم التأكد من أنه لا يمكن إحداث أي تغييرات تاريخية من خلال هذه الحكومة. وأكد أن نتنهاو لا يملك القدرة على اتخاذ قرارات مصيرية، وأنه ينقض وعوده والتزاماته.

وكان نتنهاو قد أشار، في اجتماع الحكومة الإسرائيلية الذي عُقد في ١٣ أيار / مايو ٢٠١٢، إلى أنه خلال المحادثات التي جرت بينه وبين رئيس كديما بشأن انضمام هذا الحزب إلى الحكومة وتأليف حكومة وحدة وطنية تستند إلى ائتلاف قوامه ٩٤ عضو كنيست من مجموع ١٢٠ عضواً، جرى تحديد أربعة أهداف رئيسية لحكومة الوحدة، هي: تعديل ”قانون طال“؛ تغيير طريقة الحكم؛ تمرير مشروع ميزانية الدولة العامة؛ دفع عملية السلام مع الفلسطينيين إلى الأمام (”يديعوت أحرونوت“، ١٤/٥/٢٠١٢).

وجاء في التقرير الإسرائيلي السابق في ”مجلة الدراسات الفلسطينية“<sup>٢</sup>، أن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أجرت اتصالاً هاتفياً بنتنهاو قالت فيه إن الإدارة الأميركية تأمل من إسرائيل بأن تتخذ الآن خطوات من شأنها أن تدفع عملية السلام مع الفلسطينيين قدماً. كما طلبت أن يحيطها نتنهاو علماً بموعد توجيه رسالته الجوابية إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وشددت على أن عملية تبادل الرسائل يجب أن تؤدي إلى استئناف الاتصالات الدائمة بين مندوبين من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وذلك بغية منع حدوث أي تصعيد في الوضع الأمني في الضفة الغربية حتى موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر المقبل (”هآرتس“، ١١/٥/٢٠١٢).<sup>٣</sup> وأشار أيضاً إلى أن نتنهاو يتذرع طوال الوقت أمام الإدارة الأميركية بأن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين يشكل خطراً على سلامة ائتلافه الحكومي، وبناء على ذلك فإن تأليف حكومة وحدة وطنية مع حزب كديما الذي يؤيد استئناف هذه المفاوضات يُسقط هذه الذريعة من وجهة نظر الإدارة الأميركية.

ومعروف أنه في ١٢ أيار / مايو ٢٠١٢ اجتمع المحامي يتسحاق مولخو، المبعوث الخاص لرئيس الحكومة إلى مفاوضات السلام، في مدينة رام الله برئيس السلطة الفلسطينية عباس وسلّمه رسالة خطية من نتنهاو أكد في سياقها أن تأليف حكومة وحدة وطنية واسعة في إسرائيل، يوجد فرصة جديدة لدفع عملية السلام مع الفلسطينيين قدماً، ولذا فإنه يرغب في استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية في أسرع وقت ممكن.

وبحسب مصدر إسرائيلي مطلع على الرسالة فإنها تضمنت لأول مرة التزاماً رسمياً من نتنهاو بإقامة دولة فلسطينية مجردة من السلاح وفقاً لمبدأ دولتين لشعبين. ومع ذلك، لم تتطرق الرسالة إلى المطالب التي طرحها عباس في رسالته، والتي أظهرت وسائل الإعلام مضمونها،<sup>٤</sup> وهي وقف أعمال البناء في المستوطنات، وإبداء الاستعداد لاستئناف المفاوضات على أساس حدود سنة ١٩٦٧ مع تبادل أراضٍ متفق عليها، وإطلاق أسرى فلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وإعادة الأوضاع في الضفة الغربية إلى ما كانت عليه قبل أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠ (أي قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية)، والتي تعني فيما تعني احترام السيادة الفلسطينية الأمنية والإدارية على المنطقة ”أ“. ووفقاً لصحيفة ”معاريف“ فإن رسالة نتنهاو لم تتضمن أي موقف جديد إزاء القضايا الجوهرية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

## لجان الاستيطان

فيما يتعلق بسياسة حكومة نتنهاو الداعمة للاستيطان لا بُد من أن نشير أيضاً إلى ما يلي:

أولاً - صادقت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها الذي عُقد في ١٧ حزيران / يونيو ٢٠١٢ على اقتراح تقدّم به نتنهاو وينص على تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان في المناطق المحتلة برئاسة رئيس

الحكومة. وعارض الاقتراح أربعة وزراء بينهم القائم بأعمال رئيس الحكومة في ذلك الوقت شأؤول موفان، ووزير الدفاع إيهود باراك. وقال هذا الأخير أنه قرر أن يعارض تشكيل هذه اللجنة بحجة أن معظم أعضائها من اليمين، بينما قال موفان أنه يعارض تشكيلها لاعتقاده أنه لا لزوم لها، وأن الأوضاع السياسية الحالية تلزم إسرائيل بالمحافظة على القانون وعدم سلب أي أراضٍ فلسطينية خاصة في المناطق المحتلة. وكان بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة قد أشار إلى أن هذه اللجنة ستتمتع بصلاحيات "بلورة سياسة الحكومة بشأن البناء غير المنظم على أراضي الدولة وعلى أراضٍ خاصة في تلك المناطق. وفي هذا السياق سُمّح صلاحية اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا مبدئية يتم رفعها إلى الهيئات القضائية. وستحظى قرارات هذه اللجنة بالمكانة نفسها التي تحظى بها قرارات حكومية ولا يستطيع الوزراء أن يقدموا أي استئناف عليها." وأعلن رئيس الحكومة نيته تشكيل هذه اللجنة، عشية التصويت في الكنيست على مشروع قانون خاص ينص على شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية، والذي سُمّي "قانون التسوية"، في محاولة منه لتجنيد وزراء اليمين في الحكومة للتصويت ضد مشروع القانون هذا الذي جاء في إثر اضطراب الحكومة إلى تنفيذ قرار المحكمة الإسرائيلية العليا القاضي بإخلاء البؤرة الاستيطانية غفعات هأولبانا في مستعمرة بيت إيل بسبب إقامتها على أراضٍ فلسطينية خاصة.

**ثانياً -** أوصت اللجنة الخاصة التي عينها رئيس الحكومة ننتياهو وكلفها دراسة وضع البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق المحتلة، والتي ترأسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي الذي عُرفت اللجنة باسمه، بشرعنة جميع هذه البؤر في الضفة الغربية بأثر رجعي، حتى من دون اتخاذ الحكومة قراراً في هذا الشأن، وقالت إن الادعاء أن إسرائيل هي قوة محتلة في الضفة الغربية هو ادعاء باطل من أساسه. كما أوصت اللجنة نفسها بتغيير النظام القانوني المعمول به في المناطق المحتلة بصورة جذرية، وبإلغاء سلسلة طويلة من القوانين والقرارات الصادرة عن المحكمة العليا والنيابة العامة، وذلك بهدف إتاحة المجال أمام إمكان "تطبيق حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية)".<sup>٣٣</sup> وقدمت هذه اللجنة توصياتها إلى رئيس الحكومة في أواخر حزيران / يونيو ٢٠١٢، وجرى نشرها على الملأ في ٩ تموز / يوليو ٢٠١٢، كما جرى نقلها إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين الذي يملك صلاحية قبولها أو رفضها.

وأعرب رئيس الحكومة في بيان خاص صادر عن ديوانه عن تقديره للعمل الذي قام به القاضي ليفي والذين عملوا معه، واصفاً إياه بأنه "عمل جاد وهادئ"، وأضاف أنه سيرفع توصيات اللجنة إلى اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان التي شكّلها مؤخراً لاتخاذ قرار بشأنها. وقال ننتياهو إن تقرير لجنة إدموند ليفي يتطرق إلى مسألة شرعية مشروع الاستيطان في "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) بناء على وقائع وقضايا كثيرة، وإنه يجب دراسته بصورة جادة.

وطالب عدد من أعضاء الكنيست من الأحزاب اليمينية بأن تتبنى اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان توصيات هذه اللجنة. وقالت عضو الكنيست تسيبي حوتوفيلي (ليكود) أنها بدأت بجمع توقيعات أعضاء كنيست فيما يتعلق بمشروع قانون جديد ينص على تبني هذه التوصيات والبدء بتطبيقها فوراً.

وقد أسست هذه اللجنة عقب ممارسة المستوطنين ضغوطاً كبيرة على الحكومة لبلورة تقرير قانوني مضاد لتقرير قانوني سبق أن وضعته المحامية طالبا ساسون التي كانت تشغل منصباً رفيع المستوى في النيابة الإسرائيلية العامة في سنة ٢٠٠٥ بتكليف من رئيس الحكومة في ذلك الوقت أريئيل شارون، وأشارت فيه إلى وجود أكثر من ١٢٠ بؤرة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية، وتعهد شارون وخليفته إيهود أولمرت بتفكيكها، من دون أن يفيا بتعهدهما.

وتوقعت مصادر قانونية رفيعة المستوى أن يرفض المستشار القانوني للحكومة توصيات لجنة إدموند

ليفي، كونها تتناقض مع مواقف المحكمة الإسرائيلية العليا التي تعتبر الضفة الغربية منطقة خاضعة للاحتلال، كما أنها تتناقض مع مواقف النيابة الإسرائيلية العامة التي طُرحت أمام المحكمة العليا طوال الأعوام الفائتة. وقال أحد هذه المصادر لصحيفة "هآرتس" إن توصيات اللجنة من شأنها، في حال قبولها، أن تورط إسرائيل في الساحة الدولية، وأن تؤدي إلى مزيد من العزلة المفروضة عليها. وأضاف أن هناك إجماعاً في المحافل القانونية الدولية على أن منطقة الضفة الغربية هي منطقة محتلة، وهذا ما أكدته أيضاً محكمة العدل الدولية في لاهاي. وشنت الحامية طالبا ساسون هجوماً حاداً على توصيات لجنة إدموند ليفي، وأكدت أن قبولها سيضع إسرائيل في مواجهة خطيرة مع العالم كله.

ومع ذلك لا بُد من الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية، ومنذ بدء ولايتها قبل نحو ثلاثة أعوام ونصف العام، لا تتعامل على أنها قوة محتلة في الضفة الغربية. وهذا الأمر لا يتم خلسة أو في الخفاء فحسب، بل على رؤوس الأشهاد أيضاً. ولإثبات ذلك يكفي أن نستعيد جملاً قليلة قالها نتنياهو في سياق الخطاب الذي ألقاه أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس الأميركي في ٢٤ أيار / مايو ٢٠١١، والتي ورد فيها: "إن الشعب اليهودي ليس محتلاً أجنبياً في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). نحن لسنا كالبريطانيين في الهند، أو كالبليجيكين في الكونغو، فالأرض هي أرض أجدادنا - أرض إسرائيل، حيث كان إبراهيم قد حمل إليها رسالة التوحيد [...] ولا يمكن للتاريخ - مهما تم تحريفه - أن ينفي حقيقة وجود صلة تمتد إلى أربعة آلاف عام بين الشعب اليهودي والأرض اليهودية."<sup>٧</sup>

كذلك يكرر مسؤولون إسرائيليون كثيرون في الآونة الأخيرة، الفكرة نفسها، وفي مقدمهم نائب وزير الخارجية داني أيلون الذي كتب في صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية في ٢٩/١٢/٢٠٠٩ قائلاً إن هناك فهماً مغلوطاً فيه إزاء كل ما يرتبط بـ "حق إسرائيل في الضفة" التي تحظى عادة بتسمية "الأراضي المحتلة"، لكن في حقيقة الأمر يجدر تسميتها "أراضي متنازعةً عليها". وبرأيه، فإن سبب ذلك يعود إلى أن المنطقة التي تُعرف الآن باسم الضفة الغربية لا يمكن اعتبارها "محتلة" وفق المعنى القانوني للكلمة، لأنه لم يكن فيها سيادة معترف بها قبل احتلالها من طرف إسرائيل، ولم يكن هناك قط دولة اسمها فلسطين، ولم تقم أي أمة على الإطلاق بتحديد القدس عاصمة لها، على الرغم من أنها كانت تحت السيطرة الإسلامية طوال مئات الأعوام. أمّا اسم "الضفة الغربية" فجرى استخدامه لأول مرة في سنة ١٩٥٠، لدى قيام الأردن بضم هذه المنطقة إليه، من أجل التمييز بينها وبين بقية مناطق المملكة التي تقع على الضفة الشرقية من نهر الأردن.

وتشكل هذه المواقف جزءاً من التبريرات التي تُساق بين الفينة والأخرى لانتزاع اعتراف بشرعية إسرائيل كـ "دولة يهودية إلى الأبد".

## تبخر حملة الاحتجاج الاجتماعية!

خابت جميع التوقعات في أن يشهد صيف سنة ٢٠١٢ حملة احتجاج اجتماعية أوسع نطاقاً من الحملة التي اندلعت في صيف سنة ٢٠١١، كما تعهد منظموها، وذلك على الرغم من أنها اتسمت هذه المرة بظاهرة جديدة تمثلت في إقدام مواطنين إسرائيليين على إحراق أنفسهم احتجاجاً على ضائقتهم الاقتصادية - الاجتماعية، الأمر الذي تسبب بحالتي وفاة إحداهما لشخص من معاقبي الجيش الإسرائيلي.

غير أن هذه الظاهرة لم تستقطب رداً فعل جادة من جانب معظم السياسيين الإسرائيليين، ولم يعقب رئيس الحكومة نتنياهو عليها سوى بتصريح يتيم فحواه أن إقدام مواطن على إحراق نفسه يشكل "مأساة شخصية".

وقد جرى تنظيم بضع تظاهرات احتجاجية في المدن الكبرى، إلا إنها كانت تظاهرات واهنة لم يتجاوز عدد المشتركين فيها عدة آلاف.

ولعل أحد أسباب ذلك يعود إلى تضاؤل انشغال وسائل الإعلام الإسرائيلية بها، وتركيزها على الأوضاع في سورية، وعلى "الخطر النووي الإيراني".

وقد حفّز هذا الوضع الحكومة الإسرائيلية على إقرار تقليصات واسعة وغير مسبوقة في الميزانية العامة لسنة ٢٠١٣، باستثناء الميزانية الأمنية، وعلى رفع أسعار بعض السلع مثل السجائر والخمر والوقود، وزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة.

كما تبين أن نسبة البطالة في إسرائيل ارتفعت، فقد ذكر بيان صادر عن مصلحة التشغيل الإسرائيلية في ٢١ آب / أغسطس ٢٠١٢، أن عدد المفصولين من العمل خلال تموز / يوليو الفائت بلغ ١٦,٠٨٤، وأشار إلى أن هذا العدد يشكل ذروة غير مسبوقة في عدد المفصولين من العمل خلال شهر واحد لم تشهد إسرائيل مثيلاً لها منذ ثلاثة أعوام. وبرزت بين المفصولين مجموعة كبيرة من حملة الشهادات الأكاديمية بلغ عددها ٢٩٩٥ أكاديمياً وأكاديمية، كما أن أغلبية المفصولين هي من النساء. واحتلت مدينة تل أبيب المرتبة الأولى من حيث عدد المفصولين من العمل فيها، وتليها مدينة القدس، وبهذا العدد ارتفع عدد عاطلين عن العمل في إسرائيل حتى نهاية تموز / يوليو الفائت إلى ١٨٧,١٨٠ عاطلاً عن العمل، وارتفعت نسبة البطالة في المناطق الجنوبية إلى ١٠٪، بينما ارتفعت في المناطق الشمالية إلى ٩,٢٪. كما ارتفعت نسبة البطالة في شتى القرى والبلدات العربية، وكانت الذروة في بلدة أم الفحم (في منطقة المثلث) التي وصلت نسبة البطالة فيها إلى ٣٠٪ (يديعوت أحرونوت، ٢٢/٨/٢٠١٢).<sup>١</sup>

وأشار "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية" لسنة ٢٠١٢ الذي نشره "المعهد الإسرائيلي للديموقراطية" في أوائل أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، إلى أن أغلبية الإسرائيليين تعتقد أن حملة الاحتجاج الاجتماعية أخفقت في تغيير سلم أولويات الحكومة، وفي إضعاف مكانة أباطرة المال.

وفي المقابل، أكدت دراسة جديدة عن أهمية الشبكات الاجتماعية في بلورة العلاقة بين المواطن والسلطة، صدرت أخيراً عن "مركز الأبحاث والمعلومات" في الكنيسة وأجراها الدكتور طال بافيل، الخبير بشؤون الشبكات الرقمية في الدول العربية والإسلامية، أن الاحتجاجات الافتراضية على شبكة الفايبر بوك والمواقع الإلكترونية أثبتت جدواها في توفير منبر جاهز وسريع الانتشار، غير أنها ليست كافية لدفع تغييرات اجتماعية وسياسية جذرية قداماً، لأن التغييرات المطلوبة بحاجة إلى نشاطات جماهيرية فعلية.

وأضافت الدراسة نفسها أن شبكة الإنترنت أثبتت أهمية الفرد ودوره في صوغ الأحداث الوهمية والحقيقية على حد سواء، كما أن شبكة الفايبر بوك فسحت المجال أمام بزوغ نجم زعامة شعبية جديدة لم تكن معروفة سابقاً، مثلما حدث في الاحتجاجات في كل من مصر وإسرائيل، بيد أن أهمية "ثورة الفايبر بوك" الحقيقية لا تكمن في تغيير نهج ما على الخريطة السياسية، وإنما في العمل اليومي الدؤوب، وغالباً ما تكون غير مرئية خلال الثورة الحقيقية ("هآرتس"، ٧/٨/٢٠١٢).

## سراب الوسط!

بيّنت استطلاعات الرأي العام التي أجريت في إسرائيل بعد انسحاب كديما من الحكومة أن الليكود بزعامته تنتهاه سيحافظ على قوته بهذا القدر أو ذاك، وأن حزب العمل بزعامته شيلي يحيموفيتش سيزيد في قوته فيصبح الحزب الثاني من حيث عدد أعضائه في الكنيسة، وأن كديما بزعامته موفاز سيهبط من ٢٨ مقعداً في الكنيسة الحالي إلى ٧ مقاعد، وأن المقاعد التي سيخسرهما ستذهب إلى كل من حزب العمل، وحزب "يوجد

مستقبل "الجديد بزعامة الإعلامى يائير لبيد الذى سيحصل على عدد مقاعد يتراوح بين ١١ و١٣ مقعداً. ووفقاً لهذه الاستطلاعات، فإن أغلبية الإسرائيليين ما زالت تعتقد أن رئيس الحكومة الحالية ورئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو هو الشخص الأكثر ملاءمة لتولّي منصب رئيس الحكومة حتى فى حال عودة رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت إلى منافسته، فى حال تبرئة ساحته من التهم الجنائية التى يُحاكم بسببها، كما أن تكتل الأحزاب اليمينية والحريديم واليمينية المتطرفة سيحتل أكثر من نصف مقاعد الكنيست الـ١٢٠.

ويعنى ما تقدّم أن أحد مظاهر معركة الانتخابات المقبلة سيتمثل فيما يمكن اعتباره استمرار لهاث الناخبين فى إسرائيل وراء سراب الوسط كبديل من اليمين المستحکم، وهو لهاث يسم طابع الانتخابات الإسرائيلية العامة فى الأعوام الأخيرة.

وقد قدّم كديما، بصفته الطبعة قبل الأخيرة من أحزاب الوسط، جواباً أو بديلاً لجمهور يهودى مؤيد لـ "اليسار الصهيونى" كّف عن الإيمان بإمكان إحراز اتفاق سلام مع الفلسطينيين من جهة، وقدّم من جهة أخرى جواباً لجمهور يهودى أكبر مؤيد لليمين كّف عن الإيمان بإمكان تحقيق برنامج "أرض إسرائيل الكبرى". وكان ما وُعد هذين الجمهوريين هو الرغبة فى تغيير الوضع القائم لمصلحة إسرائيل. واقترح كديما بداية الاستراتيجية الأحادية الجانب بدعى أنها الصيغة المثلى لتغيير الوضع. والجدير بالذكر أن أريئيل شارون قصد، عندما أنشأ هذا الحزب، أن يعرض على الجمهور الإسرائيلى العريض طريقاً ثالثة، وقد عمل بهدي مبدأين بسيطين: أولهما رفض الواقع القائم، وثانيهما رفض الاتفاق الدائم. وتمثّل البديل العملي لشارون فى عملية سياسية طويلة المدى تمنح إسرائيل حداً أقصى من الأمن، وحداً أدنى من الاحتلال. وحتى عندما تخلى إيهود أولمرت، خليفة شارون، عن الاستراتيجية الأحادية الجانب فإن ممارساته الميدانية لم تنطو على إشارات تدل على سعيه لتحقيق الاتفاق الدائم، ولم تتجاوز غاية إدارة الصراع.

ويشير معظم التوقعات إلى أن مبادئ البرنامج الذى سيتبناه حزب "يوجد مستقبل" بزعامة لبيد، بصفته أحدث طبعة من أحزاب الوسط، وكل من يؤيده حتى الآن، ستتراوح بين مبادئ حزب ميرتس اليسارى ومبادئ حزب كديما المحسوب على تيار اليمين - الوسط، وهذا يعنى أن الحزب الجديد لن ينطوي على مفاجآت مثيرة فى المجال السياسى، ولا فى المجال الاقتصادى - الاجتماعى.

وكان لبيد أعلن فى مقالة نشرها لدى تأسيس الحزب وحملت عنوان "لماذا قررتُ دخول المعترك السياسى"، أنه "وطنى إسرائيلى، ويهودى، وصهيونى"، وأن جميع مواقفه تنبع من هذا الثلاث. كما أشار إلى أنه يعكف على كتابة برنامج سياسى مفصل يتضمن سلسلة من الموضوعات بدءاً بالصراع الإسرائيلى - الفلسطينى، وانتهاء بالحاجة الماسة إلى دستور. ورأى أن العبارة الأساسية التى يجب أن يبدأ بها الجدل بشأن مصير إسرائيل هي "أين المال؟"، وأضاف أن هذا هو السؤال الكبير الذى تطرحه الطبقة الوسطى الإسرائيلىة التى قرر أن يذهب إلى السياسة من أجلها، كما كتب، وهى الطبقة المنتجة التى تدفع الضرائب، وتقوم بواجباتها، وتؤدى الخدمة العسكرية فى قوات الاحتياط، وتحمل على كاهلها الدولة كلها، لكنها لا ترى المال، كما جادل فى مقالته. وخلص فى مقالته إلى أنه لن يساوم على الحاجة إلى تغيير طريقة الحكم، وتغيير سلم الأولويات وتوزيع الموارد، ومحاربة المبتزين ومجموعات المصالح "بلا هوادة"، وإعادة المال إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلىة.

وحاول الأستاذ فى "قسم تاريخ إسرائيل" فى جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفاين، فى مقالة نشرها فى ملحق "سفاريم" (الكتب) فى "هآرتس" (٢٠١٢/١/١٨)، أن يستخلص برنامجاً سياسياً محتملاً للبيد بناء على مقالاته التى نشرها فى "يديعوت أحرونوت"، وصدرت فى كتاب مؤخراً.

وأشار غوطفاين في مقالته إلى أن عقيدة لبيد من الناحية الاقتصادية تنص على أن "شرط تحرير الطبقة الوسطى من العبودية هو التراجع عن دولة الرفاه واستبدالها بدولة المساعدات التي تميز الأنظمة النيو-ليبرالية (الاقتصادية اليمينية). ووفقاً لذلك، فإن لبيد يقلص هدف خدمات الرفاه إلى الدعم الاجتماعي "الضعفاء"، وهي الخدمات التي لا تحتاج الطبقة الوسطى إليها، لكنها مستعدة لتمويلها من الضرائب التي تدفعها". كذلك فإن لبيد يؤيد نظام الخصخصة.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، كتب غوطفاين أنه "على الرغم من أن لبيد يدعو إلى إخلاء مستوطنات من خلال تعامل نزيه مع المستوطنين، إلا إنه يتبنى الفرضيات الأساسية للحكومة الحالية إزاء الفلسطينيين. وهو يعتقد أنه لا يجوز الاعتماد على الفلسطينيين، وأن الصراع هنا هو على البقاء، لكنه يؤيد إقامة دولة فلسطينية لا لأن هذا سيجلب السلام، وإنما لأنه سيكون أسهل كثيراً إدارة الصراع أمام دولة كهذه".

وخلص غوطفاين إلى أن "لبيد يستخدم خطاب يحييموفيتش (رئيسة حزب العمل) لدفع سياسة شبيهة بسياسة نتنياهو. وهذه هي خلاصة وهم التغيير الذي يطرحه كرد كاذب على تناقضات الطبقة الوسطى الإسرائيلية".

ورأى أن "إسرائيلية لبيد البورجوازية من شأنها تقوية نظام الخصخصة، وزيادة تراجع مكانة الطبقة الوسطى وتعظيم تناقضاتها".

وأضاف آخرون أن هذا التوجه يُعتبر من ناحية جوهره يمينياً معتدلاً، نظراً إلى أنه من المفترض به أن يخدم المصلحة اليهودية البحتة وسط "إعطاء تسهيلات" للفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال، وإلى أنه لا يقوم على قيم يسارية عالمية ومتساوية تركز إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واستيعاب الظلم الناجم عن استمرار الاحتلال، فضلاً عن الرغبة في التوصل إلى تسوية سلمية دائمة تلبي مطالب الفلسطينيين العادلة.

وعلى النسق ذاته، أعلنت رئيسة حزب العمل يحييموفيتش بعد فوزها بهذا المنصب أن الهدف الذي تتطلع إليه هو أن يكون حزبها في وسط الخريطة السياسية، وذلك كي يتمكن من استقطاب قوى كثيرة من حوله تشمل اليمين واليسار، والعلمانيين والمتدينين، واليهود والعرب.

وقبل ذلك أكدت في سياق مقابلة مطولة أجرتها معها صحيفة "هآرتس" (٢٠١١/٨/١٩) أنها لا ترى أن المشروع الاستيطاني يُعتبر خطيئة أو جرماً، ورفضت الاعتراف بأن سبب تدهور الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، وغياب دولة الرفاه في إسرائيل، يعودان إلى رصد ميزانيات وموارد هائلة للاستيطان.

ومما قالته في مقالته: "أنا بالطبع لا أرى في المشروع الاستيطاني خطيئة وجرماً، وفي حينه كان هناك إجماع مطلق عليه، وكان حزب العمل هو من نهض بالاستيطان في المناطق (المحتلة منذ سنة ١٩٦٧)، وهذه حقيقة تاريخية". وأضافت أنها ترحب بانضمام المستوطنين إلى الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل معتبرة أن "إحدى الدلالات الأكثر أهمية لهذه الاحتجاجات هي عدم رفع الشعارات السياسية التقليدية، ووجود لغة جديدة وموحدة"، ورفضت فكرة مقاطعة منتوجات المستوطنات.

وبذا طرحت حزب العمل كخيار وسط - يمين باعتبار ذلك جزءاً من مجهود يرمي إلى استقطاب مزيد من فئات المجتمع الإسرائيلي الذي ينزاح أكثر فأكثر نحو اليمين، في ظل واقع عام يتسم بانحسار نفوذ "اليسار" وتلاشي احتمال تضعع الزواج الكاثوليكي بين نتنياهو والحريديم واليمين المتطرف. ■

## المصادر

- ١ يمكن أن نشير هنا إلى مصادقة الحكومة الإسرائيلية في ٢٠ أيار / مايو ٢٠١٢ على "سلسلة خطط تهدف إلى تعزيز مكانة مدينة القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل، وإلى تطويرها اقتصادياً وسياحياً واجتماعياً". وجاء ذلك في مناسبة حلول الذكرى الـ ٤٥ "لتوحيد شطري المدينة". ومن هذه الخطط: "إنشاء مجمعات سكنية في القدس لأفراد قوات الجيش النظامي والشرطة، من خلال تخصيص قطع أرض تعود إلى دائرة أراضي إسرائيل وتكون معفاة من العطاءات، وذلك على أمل استقطاب شريحة سكانية نوعية إلى المدينة؛ رصد مبلغ ٣٥٠ مليون شيكل لتطوير حيز الحياة العامة والمشاريع السياحية في القدس على مدى الأعوام الستة المقبلة". وقال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لدى إقرار الخطط: "سنواصل هذا المسعى فعلاً اليوم عبر القرارات التي سننعمدها"، وأشار إلى أن "الحكومة ملتزمة أيضاً بتأهيل موقع غفعات هتحموشيت الذي يرمز إلى البطولات والتضحيات التي من دونها ما كانت القدس ستتوحد، وملتزمة إزاء الماضي، فلقد كانت القدس مدينة التوراة وستبقى كذلك، وستتخذ اليوم قرارات تمكّننا من بناء مواقع خاصة بالتوراة في القدس تبين العلاقة التي تربطنا بأرض التوراة - صهيون - وتسمح باستقدام ملايين من البشر لإطلاعهم بصورة مباشرة على تراث إسرائيل كما يتمثل في التوراة" (المصدر: "الحكومة الإسرائيلية تصادق على سلسلة خطط لتعزيز مكانة القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل"، "يديعوت أحرونوت"، ٢٠١٢/٥/٢١، نقلاً عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية" الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٢/٥/٢١).
- ٢ أنطوان شلحت، "حكومة كينغ بيبي"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، المجلد ٢٣، العدد ٩١ (صيف ٢٠١٢)، ص ١٩٥-٢٠٥.
- ٣ نقلاً عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٢/٥/١١.
- ٤ انظر: صحيفة "فلسطين"، ٢٠١٢/٤/١٥.
- ٥ "يديعوت أحرونوت"، نقلاً عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٢/٦/١٨.
- ٦ "هآرتس"، ٢٠١٢/٧/١٠، نقلاً عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٢/٧/١٠.
- ٧ "نص خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام اجتماع مشترك لمجلسي الكونغرس الأميركي في ٢٤/٥/٢٠١١"، الموقع الإلكتروني لديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي، ٢٤/٥/٢٠١١.
- ٨ نقلاً عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٢/٨/٢٢.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية  
بالاشتراك مع النادي الثقافي العربي - بيروت

## فلسطين

## وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل

مجموعة مقالات ومحاضرات، ١٩٥٧ - ٢٠٠٩

وليد الخالدي

٤٧٩ صفحة ١٥ دولاراً